الأمم المتحدة | الاتحاد الأفريقي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي | **الاتحاد الأفريقي**

E/ECA/CM/48/6
AU/STC/FMEPI/MIN/Res/6(I)

Distr.: General
31 March 2015
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الدورة الثامنة والأربعون

الاتحاد الأفريقي
اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي*
الدورة الأولى

الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
أديس أبابا، ٣٠ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥

البيان الوزاري

نحن، وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتكامل الأفريقيين، وقد اجتمعنا في أديس أبابا يومي ٣٠ و٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة الثامنة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي، ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

وإذ نرحب بحضور السيد هايلي مريم ديسالين رئيس وزراء إثيوبيا، والسيد بول كاغامي رئيس جمهورية رواندا، ورؤساء الدول والحكومات السابقين، ومحافظي مصارفنا المركزية الوطنية والإقليمية وغيرهم من الشخصيات الرفيعة المقام والضيوف المرموقين.

* تحل اللجنة الفنية المتخصصة محل مؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين ومؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التكامل. وتجمع اللجنة بين وزراء المالية والشؤون النقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي.

وبعد أن تداولنا في موضوعَ ''تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية''، فأعربنا عن إشادتنا بكون خطة عام ٢٠٦٣ قد انبثقت عن عمليات تشاورية وستساعد على التغلب على أوجه الضعف المستمرة للاقتصادات الأفريقية، بما في ذلك اعتمادها على استخراج المعادن الخام وتصديرها،

نعلن بموجبه ما يلي:

١ - أن خطة عام ٢٠٦٣، التي تمثّل الرؤية الطويلة الأجل للقارة، هي خلاصة لآمال الأفريقيين وطموحاتهم وتطلعاتهم إلى بزوغ قارة أفريقية تنعم بالتكامل والسلام والازدهار مدفوعة بجهود مواطنيها، وتشكل قوة فاعلة على الساحة العالمية. وينبغي أن تجسد الخطة رؤية التحول الهيكلي الذي ستشهده القارة.

٢ - أن الأساس الذي أعدت عليه الخطة يرتكز على الظروف الحالية. ونلاحظ أن النمو الاقتصادي في أفريقيا ارتفع من ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو معدل لا بأس به نسبياً في السياق العالمي الراهن. وعلى الرغم من أن الآفاق الاقتصادية للقارة على المدى المتوسط لا تزال مواتية، فإن ثمة مخاطر يمكنها أن تؤثر في احتمالات النمو في القارة وتؤدي إلى إضعافها، ومنها انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى، وبطء تعافي الاقتصاد في البلدان المتقدمة النمو، واعتماد سياسات نقدية عالمية أكثر صرامة، والصدمات المناخية والقلاقل السياسية في بعض بلداننا.

٣ - وبينما بذلت بلداننا جهودا قيِّمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال هنالك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمنصفة في أفريقيا. ونظل ملتزمين بمعالجة الفقر وأوجه التفاوت، وبتوفير فرص العمالة المنتجة واللائقة للشباب الأفريقي، وبتمكين المرأة وإعطاء الأولوية لرفاه الطفل الأفريقي لضمان وجود جيل قوي ومفعم بالحيوية في عام ٢٠٦٣. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف النبيلة أن ننفذ سياسات كفيلة بتحفيز الأنشطة الإنتاجية للرجال والنساء بغية تمكين أفريقيا من جني ثمار المكاسب الديموغرافية، بما في ذلك تعزيز الاستثمارات في مجالات التعليم والصحة. ونلتزم كذلك بمنح الأولية للاستثمارات في رفاه المراهقين والشباب من خلال تمكينهم من الحصول على تعليم جيد النوعية. وعليه، فإننا نكرر دعمنا الكامل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي ينبغي أن تضع في اعتبارها الأهداف الرئيسية المبيّنة في الموقف الأفريقي الموحد بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي خطة عام ٢٠٦٣.

٤ - وقد أظهر تفشي مرض إيبولا هشاشة الخدمات الاجتماعية في عدد من بلداننا، إذ كان له أثر مدمر على سيراليون وغينيا وليبيريا. ونلاحظ مع التقدير الدعم المادي والمالي الذي تلقته هذه البلدان من بلدان أفريقية أخرى وكذلك من القطاع الخاص في أفريقيا. ونجدّد دعمنا المطلق لحكومات الدول الثلاث ولشعوبها ونرحب بالتعهدات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه حتى الآن بتقديم الدعم لها. وننادي باتخاذ خطوات فورية من أجل إعادة إطلاق عجلة النمو وتهيئة الظروف الملائمة للتعافي في البلدان المتضررة، بوسائل منها إلغاء الديون.

٥ – وسيعتمد التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٦٣ إلى حد كبير على الحيز السياساتي الذي يكفل إقامة روابط قوية بين التخطيط والتعبئة لعمليات التحول الهيكلي وتمويلها. ونرحّب بفكرة تقسيم خطة عام ٢٠٦٣ إلى خطط إنمائية منفصلة مدة كل منها عشر سنوات لتيسير تنفيذها. ونحن ندرك أن البلدان الأفريقية عاشت تجارب متباينة في مجال التخطيط الإنمائي، ولكنّ النجاحات التي تحققت في مناطق أخرى تبرهن على أن دور خطط التنمية الشاملة والمحكمة والمزودة بالموارد الكافية أمر بالغ الأهمية في الدفع بعجلة التحول الهيكلي. ولذا فنحن ملتزمون بتحسين عمليات التخطيط في بلداننا من خلال تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية على مختلف المستويات.

٦ – إن توفُّر المعلومات والبيانات الإحصائية جيدة النوعية شرط أساسي للتخطيط لنواتج التنمية وقياسها على نحو سليم. ولذا ينبغي لأفريقيا أن تنتج البيانات الخاصة بها كي يتسنى لها تحسين رصد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتتبُّعها، ومن جملتها الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٦٣. وإن حدوث ثورة بيانات في أفريقيا سيتيح لقارّتنا فرصة التفاعل بهمّة مع شتى الهيئات المنتجة للبيانات والأخذ بطائفة متنوعة من مصادر البيانات وأدواتها وتكنولوجياتها المبتكرة التي تسمح للقارة بإنتاج بيانات مفصلة، بما في ذلك البيانات المصنفة جنسانياً، لأغراض اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات وإشراك المواطنين. وينبغي أن تقوم ثورة البيانات في أفريقيا على مبدأ الانفتاح في جميع حلقات سلاسل القيمة الخاصة بالبيانات وعلى نظام إيكولوجي للبيانات تحرِّكه الأولوياتُ الوطنية والنُظم الإحصائية الوطنية الشاملة للجميع. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية تعزيز المؤسسات الإحصائية الأفريقية الموجودة حالياً، فضلا عن المؤسسات المشابهة الأخرى التي وافق عليها رؤساء الدول والحكومات لدعم تنفيذ خطة السنوات العشر الأولى لخطة عام ٢٠٦٣.

٧ – ومن المهم تنسيق خطط التنمية الوطنية ودون الإقليمية والقارية في سياق خطة عام ٢٠٦٣. إننا نحيط علماً بأوجه التشابه القائمة بين بعض الخطط الوطنية وخطة عام ٢٠٦٣. وسيكون من الأهمية بمكان كذلك الاستفادة من الأطر القارية المنصوص عليها في سياق برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كالبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وخطة العمل لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، والرؤية الأفريقية في مجال التعدين، ومبادرة تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وإطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا. وإن التنفيذ المنسَّق لهذه الأطر سيكون له دور أساسي في تحقيق أهداف التحول الهيكلي في أفريقيا.

٨ – يجب تعبئة الشعوب الأفريقية لدعم خطة عام ٢٠٦٣ نظراً لأن مشاركتها ضرورية للتنفيذ الناجح للخطة. ويقتضي ذلك بناء تحالفات سياسية لدعم التحول الهيكلي يتولى زمام المبادرة في إطارها القطاع العام والقطاع الخاص والبرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني ووسائط الإعلام والدوائر الأكاديمية وغيرهم. ونناشد كذلك بلداننا والمؤسسات الأفريقية الترويج لخطة عام ٢٠٦٣ وبصفة خاصة في أوساط الشباب الأفريقي من خلال أنشطة الدعوة والتثقيف ومختلف استراتيجيات التواصل، وكذلك ضرورة توفير المهارات المناسبة التي تشكل الأساس لإحداث التحول الهيكلي في أفريقيا.

٩ – إن التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به أمر لا غنى عنه للتنفيذ الناجح للخطط والاستراتيجيات الإنمائية. وفي حين أن المساعدة الإنمائية الرسمية كانت مفيدة، إلا أنها قاعدة هشة لا يمكن أن تستند إليها خطة التحول الهيكلي. ذلك أن الخطة تحتاج إلى الارتكاز على تعبئة الموارد المحلية من خلال اتباع سياسات ضريبية فعالة وتعبئة المدخرات واستخدام آليات التمويل الأخرى مثل الصناديق التقاعدية وصناديق الثروات السيادية وسندات المغتربين وتحويلاتهم. ونحن نهيب بالمصارف المركزية الأفريقية والمؤسسات الأفريقية أن تزيد دعمها للجهود المبذولة حالياً سعياً لتعزيز التحول الاقتصادي والاجتماعي للقارة .

١٠ – ويسعدنا أن التقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا، الذي دعونا إلى إنشائه، كان موضوع إعلان خاص صدر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. فالتدفقات المالية غير المشروعة، بالإضافة إلى كونها تقلص الموارد المتاحة للتنمية في القارة، فهي تؤثر سلباً على الحوكمة وتقوض جهود إضافة القيمة للموارد الطبيعية لأفريقيا قبل تصديرها. وعليه فنحن نؤيد التوصيات التي تضمنها التقرير وندعو المجتمع الدولي لاستكمال جهود أفريقيا في تتبع التدفقات المالية غير المشروعة وإيقافها وإعادتها إلى موطنها .

١١ – والتمويل أمر حيوي كذلك لتنفيذ الاتفاقات العالمية المتصلة بالتنمية المستدامة مثل الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وبناء على ذلك، فإننا نقر مشروع الوثيقة المعنونة "تمويل التنمية: المنظورات الأفريقية" كوثيقة حية تأخذ في الاعتبار مساهمات المشاورات الإقليمية المعقودة في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي سينعقد في أديس أبابا في تموز/ يوليه ٢٠١٥. ونحث أفريقيا على الاستمرار في التحدث بصوت واحد خلال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ونحث كذلك المفاوضين الأفريقيين أن يبذلوا قصارى جهدهم لكفالة أن تراعي الوثيقة الختامية للمؤتمر بشكل كامل مصالح أفريقيا وشواغلها، بما في ذلك في مجالات تعبئة الموارد المحلية، والموارد الدولية المخصصة للتنمية، والتعاون الدولي على الصعيدين المالي والفني، والدين الخارجي، والنظام النقدي والتجاري الدولي والتجارة الدولية، وابتكارات التكنولوجيا وبناء القدرات وآليات المتابعة المعززة.

١٢ – ونُقر كذلك بأن هناك مسائل رئيسية أخرى، إلى جانب التخطيط والتعبئة والتمويل، سوف تؤثر على تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣. والبلدان الأفريقية بحاجة إلى وضع أطر للاقتصاد الكلي يمكنها أن تدعم عملية التخطيط. فمبادرات تنمية الهياكل الأساسية، بما في ذلك ميادين الطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات المياه يمكن أن تساعد في تعزيز القدرة الإنتاجية وخفض تكاليف المعاملات في أفريقيا و تعزيز التحول الهيكلي. ونتبنى مشاريع الهياكل الأساسية ذات الأولية التي تتضمنها خطة عام ٢٠٦٣ إلى جانب المشاريع التي تشرف عليها مباشرة المبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية. وندعو إلى رسم السياسات الكفيلة بمواءمة القوانين والقواعد والنظم على الصعيد الوطني والصعيدين دون الإقليمي والقاري .

١٣ – وندرك كذلك الدور الرئيسي للتصنيع في عملية التحول الهيكلي. وهناك حاجة للارتقاء بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية حاليا في هذا الصدد، من قبيل تحسين مناخ السياسات العام بغرض تعزيز الاستثمار في الصناعة التحويلية، واتخاذ خطوات لتعزيز التجهيز المحلي للسلع الأساسية والمواد الخام، وتعزيز الروابط في مراحل ما قبل الإنتاج وما بعده وتقوية سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية. ويجب فوق ذلك أن تقترن هذه الجهود بإجراءات ترمي إلى زيادة دور واستخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى جانب تعبئة المعونة من أجل التجارة على الصعيد الدولي. ونشدد كذلك على ما يضطلع به القطاع الخاص من دور بالغ الأهمية في التصنيع ونحث البلدان الأفريقية على إيلاء اهتمام أكبر لإدماج شواغل أصحاب الأعمال الخاصة على الصعيد المحلي في سياسات التصنيع والتجارة.

١٤ – ونقر بأن تصدير المنتجات الأولية قد أسهم في نمو القارة. ومع ذلك فإننا ندرك أن اعتماد أفريقيا على تصدير السلع الأساسية الخام يزيد من هشاشة اقتصاداتها. ونرى أن أفريقيا يمكنها أن تغير هذا المسار من خلال عملية التصنيع القائم على السلع الأساسية الذي يرتكز على التكامل الإقليمي ولاسيما التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد سلاسل القيمة الإقليمية، وتحسين التفاوض بشأن اتفاقات التجارة العالمية وتمويل التجارة. وينبغي لأفريقيا في رأينا أن تزيد من استثمارات مواردها في إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى وأكثر قدرة على المنافسة على الصعيد العالمي ويكون بمقدورها كذلك زيادة حجم التجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

١٥ – ونحن نشهد تزايد التجزئة والنزعة اللامركزية لعمليات الإنتاج العالمية. فارتفاع تكلفة العمالة في آسيا وتحسن بيئة الأعمال التجارية في البلدان الأفريقية يجعلان من أفريقيا قارة جاذبة لانتقال أنشطة الصناعات التحويلية إليها. وأفريقيا بحاجة إلى وضع سياسات صناعية وتجارية تستفيد من هذه الاتجاهات، ونحن بحاجة لتمكين بلداننا من تسخير سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية الآخذة في التحول كجزء من عملية الدخول الاستراتيجي في التنمية الصناعية والرقي التكنولوجي. وعليه نؤكد من جديد الصلة الإستراتيجية بين التصنيع والتجارة اللذَين يمكن أن يعزز أحدهما الآخر إذا توفرت الظروف الملائمة، وأن يضعا أفريقيا على المسار المفضي إلى التحول الهيكلي. وإذا أُحسن استغلال هذه الصلة، فستكون قادرة على المساعدة في حل مفارقة وجود المعدلات العالية للبطالة والفقر المدقع جنباً إلى جنب مع النمو القوي .

١٦ – ونقر بالحاجة إلى إيجاد التسلسل الصحيح للسياسة التجارية على الصعيد الثنائي وعلى الصعيدين الإقليمي ومتعدد الأطراف، بما يتماشى مع احتياجات السياسة الصناعية والأهداف الإنمائية. ونحث البلدان الأفريقية، عند التفاوض بشأن اتفاقات التجارة والاستثمار، أن تُقَيِّم أثرها على التصنيع والتحول الاقتصادي. ونظراً لأن التكامل الإقليمي هو أولية أفريقيا، ينبغي التركيز على الخطط والسياسات التي تعزز تحقيق هذا الهدف. وعليه، نقر بالضرورة الحتمية للإسراع بوتيرة عملية التكامل الأفريقي وخاصة من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، بالنظر إلى أثرها المحتمل على التنمية الصناعية .

١٧ - وندرك ما تنطوي عليه منطقة التجارة الحرة القارية من إمكانيات في إيجاد سوق موسعة تيسر وفورات الحجم وتعزز مواءمة وتنسيق الأدوات التجارية. وسوف تساعد منطقة التجارة الحرة القارية أيضاً في حل التحدي المتمثل في تعدد وتضارب عضوية الجماعات الاقتصادية الإقليمية وتحسين الهياكل الأساسية الإقليمية والترابط بين البلدان.. وعليه، نوافق على دعم المفاوضات المفضية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية التي سوف تغطي التجارة في السلع والخدمات وتعمق التكامل الإقليمي. ونحث مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على التعجيل بإصدار مؤشر التكامل الإقليمي المخطط له نظراً لإمكانية استخدامه كأداة تساعد في مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية .

١٨ - وندرك أن أفريقيا هي أكثر مناطق العالم تضرراً من انبعاثات غاز الدفيئة رغم أن مساهمتها في إنتاج هذه الغازات هي الأدنى كما أنها تملك أقل قدر من القدرات على التكيف مع آثارها. وينبغي لأفريقيا أن تتبع موقفاً تدريجياً وطموحاً في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ التي ستعقد في باريس في ٢٠١٥ لضمان التوصل إلى اتفاق ملزم. ونتمسك بأن يلبي أي اتفاق يُعقد في باريس التوصيات التي يتضمنها تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وأن تعالج الركائز الأساسية لإطار عملية بالي، استناداً إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في نفس الوقت. وندعو إلى اتباع التدابير السياساتية والتخطيطية المسترشدة بالعلم والقائمة على الأدلة بغرض جعل التنمية في أفريقيا مستدامة وأكثر مرونة وأقل ضعفاً أمام التأثيرات السلبية لتغير المناخ وتقلباته. ومن شأن مسارات التنمية المنخفضة الكربون المؤدية إلى الاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد الأزرق أن تتيح كذلك فرصاً اقتصادية جديدة.

١٩ - ونقر بأهمية الشراكات لدعم تنفيذ رؤية أفريقيا الإنمائية. وندرك كذلك حاجة القارة إلى الانتقال إلى أشكال جديدة من الشراكات تستند إلى المزيد من المساواة والاحترام المتبادل وتعود بفوائد حقيقة للقارة، خاصة بالنسبة لخطة تحولها. وفي هذا الصدد، نشجع بلداننا بشدة على استكشاف التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بغرض الاستفادة من الفرص التي تتيحها القوى الاقتصادية الناشئة. ومع ذلك، فإننا نحث الشركاء التقليديين على الاستمرار في دعم جهودنا الإنمائية.

٢٠ - ونؤيد برنامج عمل فينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ وندعو إلى تنفيذه بصورة شاملة وفعالة. و في هذا الصدد، نحث البلدان الأفريقية غير الساحلية على إدماج برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية بغرض كفالة تنفيذه تنفيذاً فعالا. وندعو كذلك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وجميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى إلى تقديم الدعم اللازم للبلدان غير الساحلية الأفريقية في إطار برامج عمل كل منها وبما يتماشى مع ولايتها .

٢١ - ونلاحظ أن أقل البلدان نمواً في أفريقيا سجلت تقدماً متفاوتاً نحو بلوغ أهداف وغايات برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠(برنامج عمل اسطنبول)، وندعو الشركاء الإنمائيين إلى تقديم مساعدة إنمائية رسمية

معززة وتفضيلية لهذه البلدان. ونكرر الحاجة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على استعراض تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وإلى كفالة تمثيلها على النحو الملائم في هذا الاستعراض. ونرحب بعرض حكومة إيطاليا استضافة اجتماع وزاري يتناول التحول الهيكلي والخروج من فئة أقل البلدان نمواً في حزيران/ يونيه ٢٠١٥ . وندعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشركاء الآخرين، إلى تنظيم اجتماع تحضيري إقليمي لأفريقيا، في إطار الأعمال التحضيرية للاجتماع الوزاري في إيطاليا .

٢٢ - ونرحب باستمرار تعزيز آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا بوصفها أداة تكفل تماسك وتنسيق الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبناء على ذلك، نرحب بالقرار القاضي بعقد دورة الآلية خلال اجتماعنا. ونلاحظ أن البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي سوف ينتهي أجله في عام ٢٠١٦ ونحيي المبادرة التي اتخذتها الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع إطار جديد يخلف البرنامج العشري، سعيا لإيجاد شراكة متجددة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن التكامل الأفريقي والخطة الإنمائية لأفريقيا.

٢٣ - وفي الختام، نتوجه بجزيل الشكر لحكومة إثيوبيا وشعبها على كرم الضيافة الذي ما فتئا يحيطان به مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلى ما بذلاه من مساع وما وفراه لنا من تسهيلات لإنجاح اجتماعاتنا.